

دور الآثار في تنشيط السياحة

أ. حاجي ياسين رابح

قسم الآثار - كلية العلوم الإنسانية
جامعة الجزائر

الملخص:

تؤدي الآثار دورا مهما في تنشيط السياحة، ولتبيان هذه الرؤية قدم الباحث أمثلة حية من مناطق مختلفة من الوطن. الإقليم الساحلي (مدينة تيقزيرت) والهضاب العليا (مدينة تيمقاد). والصحراوي (مدينة تهودة) كما تعرض خلال مداخلته إلى عرض وتطبيق قانون حماية الآثار بالجزائر مقارنة ببعض الدول العربية الأخرى كالعراق مثلا .

Résumé:

Le patrimoine archéologique joue un rôle important pour la promotion du tourisme , sachant que ce dernier n'est que l'aspect apparent d'un vécu du récent et du passé , il stimule à la connaissance des biens d'une culture et la reconnaissance pour les générations futurs d'un legs accumuler au fil des siècles . A cet effet , on a basé sur trois régions en Algérie: une ville du littoral Tiggirt , une autre des hauts plateaux Timgad , et une dernière du Sahara Tehouda . Nous tacherons également de montrer à quel point les lois sur la protection des biens culturels et archéologiques sont appliquées , comme nous tenterons de les comparer avec les textes arabes tels que ceux de l'Iraq. Des recommandations ont été suggérées et qui pourront éventuellement développer le domaine du tourisme.

إن تاريخ الجزائر حافل بالأحداث منذ أن عمر الإنسان هذا القطر الشاسع حتى يومنا هذا، وسيبقى دوماً هكذا إلى أن يرث الله الأرض وما فيها.

لا تزال الآثار الجزائرية في مراحل اكتشافاتها على الرغم من الجهود التي يبذلها المختصون حالياً أو تلك التي بذلها الرحالة والمغامرون في السابق —أي في الفترة الاستعمارية— إلا أنها لا ترقى إلى مستوى العناية والاهتمام الذي حظيت به بقية الدول وخاصة المجاورة كتونس، المغرب، ليبيا ودول الشرق القديم كالعراق، مصر، سورية والأردن.

وقد خلفت الشعوب القديمة آثاراً شاخصة تدل على حضارة راقية لا تزال بعضها شاخصة والكثير منها لا يزال ينتظر معاول المنقبين، بالإضافة إلى أن بعض المدن استمر العيش فيها حتى الوقت الحاضر مثل: قسنطينة، بسكرة، سيدي عقبة، سطيف، بجاية، الجزائر العاصمة، تيبازة، شرشال وغيرها.

وشكلت التحصينات الدفاعية العلامة البارزة في تلك المخلفات وخاصة أسوار المدن والقلاع والحصون. والتي بقيت شاخصة وشاهدة وحيدة على بقايا المدن التي دفنت تحت التراب.

ولأهمية التحصينات في مجريات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل مكان من العالم فضلاً عن دورها في إسباغ الأمن والحماية اللازمة لنشوء الحضارات، فقد أخذنا ثلاثة أمثلة في الجزائر تمثل ثلاثة مناطق كل منطقة مختلفة عن الأخرى من حيث الطبيعة الجغرافية والمناخ، وهذا لتبيين أهمية كل منطقة وما تحتويه من آثار والتي بدورها سوف تساعد على تنشيط السياحة بهذه المناطق.

وبالرغم من أن هذه المواقع الأثرية التي نحن بصدد تبيان أهميتها، عثر عليها أثناء الفترة الاستعمارية أي الفترة الاستدمارية والتي نقصد بها أن المستعمر يريد تشويه تاريخ البلد المستعمر ومحو شخصيته الوطنية لخدمة مصالحه الاستدمارية، فلماذا يجب أن نتفطن إلى كتب المدرسة الفرنسية ذات النظرة الاستدمارية اتجاه تاريخنا الجزائري وهذا من أجل التفرقة العرقية بين أبناء الوطن الواحد ضمن سياسة "فرق تسد" والتي نشرت وكتبت في المجلات والدراسات الخاصة بين 1834 و1962م، حيث كانوا يرون أنفسهم —أي الفرنسيين— هم ورثاء الرومان وإن إمبراطوريتهم هي امتداد للإمبراطورية الرومانية، فقد طرحوا هذه الفكرة بل ركزوا على المعارك التي دارت في بداية الفتح الإسلامي للمغرب بأنه صراع بين المسلمين والبربر (الأمازيغ) فقط متناسين أن البربر في هذا الوقت كانوا

موالين للبيزنطيين ويأتمرون بأوامرهم وان تجنيدهم كان لحماية مصالح بيزنطة، وللتأكد من هذا ولإثبات العكس، يجب على السلطات المعنية إعادة النظر في مواقع الأولى للفتوحات الإسلامية بفتح حفریات خاصة في منطقة الأوراس لأنه كان يمثل العائق الوحيد أمام الفتح النهائي الإسلامي للمغرب الأوسط والأقصى قبل انهزام ملكة البربر الكاهنة. وإذا القينا نظرة على كُتّاب هذه الفترة نجدهم ينقسمون إلى فئتين:

الفئة الأولى من 1830م - 1880م وهم المؤرخون العسكريون، الفئة الثانية من 1880م - 1954م وهم المؤرخون الاختصاصيون المواليون لحكومتهم.

ولهذا يجب علينا إعادة النظر فيما كُتب ومقارنته مع الواقع الأثري بالكشف عن آثاره في إطار حفریات إنقاذية وعلمية مبرجة من طرف باحثين أثريين مختصين في الفترات: الرومانية، البيزنطية والإسلامية.

أما فيما يخص المناطق المختارة -التي تعتبر نماذج جيدة ستخدم السياحة من خلال الحفاظ وحماية الآثار ودراساتها⁽¹⁾. ومن خلالها سوف نُظهر أهميتها ودورها في تنشيط السياحة. لكون إحداها تعتبر مصنفة ضمن التراث العالمي ويفترض بعد القيام بالأبحاث على الموقعين الآخرين أن يُصنفا كذلك ضمن التراث العالمي ومنه سيكون بإمكاننا تلقي العون من طرف المنظمات الدولية كاليونسكو (UNESCO) لحمايتها وللحفاظ عليها. فعملية التصنيف تلعب دور كبير في التعريف بالآثار وهذا ما تنص عليه مواد الفصل الثاني الذي يتعلق بتصنيف الممتلكات الثقافية العقارية من القانون رقم 98-04 المؤرخ في 20 صفر عام 1419هـ الموافق 15 يونيو 1998م: يتعلق بحماية التراث الثقافي؛ هي المنطقة الساحلية الممتدة بمدينة تيفزيرت (إيومنيوم قديماً)، المنطقة التلية أو الهضاب العليا الممتدة بمدينة تيمقاد (ثاموقادي قديماً) والمنطقة الصحراوية الممتدة بمدينة تهودة (تابوديوس قديماً).

ومن حين لآخر سنعتمد على القوانين الوطنية والتي يُعمل بها في البلدان العربية الأخرى الرائدة في هذا المجال كالعراق، في توضيح دور الآثار في إعادة إحياء وتنشيط وتطوير القطاع السياحي، وضرورة تطبيقه في المحافظة على هذا الإرث الحضاري للأجيال القادمة.

(1) القيام بالتحريات والحفائر على النقاط الغير منقبة والقيام بعمليات الصيانة والترميم على المباني الشاخصة على السطح.

فالمنطقة الساحلية التي نخص منها المدينة الأثرية لتيقزيرت فإنها تقع في بلدية تيقزيرت، وتوجد على الطريق الساحلي وعلى بُعد 130 كم شرق الجزائر العاصمة، والمنحصرة بين المرتفعات القبائلية، يحدها غربا مدينة دلس وشرقا مدينة أزفون وجنوبا الجبال القبائلية وشمالا البحر الأبيض المتوسط. موقعها حسب إحداثيات لامبير هي :

$$\text{س س} = 599.5, 600.75$$

$$\text{ع ع} = 4083, 4084^{(1)}$$

- تحتل المدينة موقع استراتيجي، وتعتبر مدينة نموذجية ساحلية جزائرية وأغلبية المدن الساحلية من هذا النوع لها تقريبا نفس المواصفات، قمنا بزيارتها مرات عديدة ومعظم معالمها واضحة على سطح الأرض. ولأجل أن تؤخذ بعين الاعتبار من طرف السلطات المعنية التي تسهر على الآثار والمعالم التاريخية ولكي يتحركوا بما فيه صلاح للآثار والتاريخ الجزائري والمغاربي بصفة عامة.

في الحقيقة، تعرض الموقع إلى أبحاث غير علمية في الفترة الاستعمارية وهذا بسبب الجيش الفرنسي الذي استعمل الموقع لأغراضه العسكرية فقد غيروا الكثير من الأدلة الأثرية عن مواقعها بالرغم من قيام معهد الآثار/جامعة الجزائر بحفريات علمية مبرجة سنة 1990-1994 في نقاط معينة من الموقع -ولا يزال غير منقّب في أغلب نقاطه- فإننا نرى للأسف الشديد عدم تطبيق القانون 98-04 خاصة المادة 31-32-33-37-38: مفادها ضرورة إحياء المباني والمعالم التاريخية بترميمها لتساهم في السياحة بمجرد ما وتصنيفها ضمن المقاييس المعمول بها في تصنيف المواقع حسب أهمية آثارها، إما أن تكون وطنية أو عالمية. كذلك تشهيرها وإدماجها مثلا في منشور ودليل سياحي ووضعها ضمن إطار البرنامج السياحي والثقافي في الولاية المعنية. هذا ما سيساعد على توضيح تاريخ مدينة تيقزيرت بوضع مخطط عام تكميلي وتعديلي لما وُضع في المخططات السابقة في الفترة الاستعمارية.

كما نعلم أن مدينة تيقزيرت وضواحيها يزورها آلاف السوّاح في كل صائفة من أجل التمتع بالبحر والشمس والرمال، وسكانها يفتحون الأحضان لاستقبال المصطافين من كل أنحاء الوطن ومن خارجه، هذا يؤدي إلى خلق مرافق ومركبات سياحية بجانب الآثار لا عليها كما يمنع القانون منعاً باتاً البناء عليها إلا بأخذ الموافقة المسبقة من مصالح

(1) حسب الخريطة الطبوغرافية من نوع 1960، بمقياس 1/25 000، لتيزي وزو رقم 03 - 04.

الوزارة المكلفة بالثقافة وهذا ما تنص عليه المادة 23 من القانون رقم 98-04. هاته المرافق سوف تنشط من حركة التنقل داخل المنطقة الأثرية من زيارات موقعية بدورها تخلق مناصب شغل في كل موسم صيفي، من مرشدون سياحيين ، أعوان النظافة، أعوان أمن، الخ... تنشط داخل الحيز الأثري، هذا ما سوف يجلب أموال طائلة إلى السياحة عن طريق زيارات موقعية منظمة من طرف الوكالات السياحية كما ينص عليه قانون رقم 90-05 مؤرخ في رجب عام 1410 هـ الموافق 19 فبراير 1990م يتعلق بوكالات السياحة والأسفار في الفصل الأول: أعمال وكالات السياحة والأسفار، المادة 03: كما يلي "تمثل أعمال وكالات السياحة والأسفار على الخصوص في الأعمال التالية التي تنجز خلال الأسفار وإقامات منظمة:

الفقرة ب: تنظيم جولات وزيارات رفقة مرشدين داخل المدن والأماكن الطبيعية والتاريخية"

هذا ما يساهم في الدخل البلدي والولائي وللوكالات السياحية نفسها، أي الدخل لخزينة الدولة من أموال بالعملة الصعبة والمحلية، وهذا كله سيساعد في الاهتمام بالآثار والتعريف بها ومنه انتشار الوعي في المجتمع بضرورة الحفاظ على الآثار والإبلاغ عنها إن اكتشفت كما ينص عليه القانون 98-04 في المادة 77. فهذه العملية تخضع إلى علاقة متكافئة أي إذا نشطت السياحة هذا يعني خلق مناصب شغل مؤقتة و دائمية وهذا يعني التعريف والحفاظ على الآثار والعكس صحيح.

أما منطقة الهضاب العليا الواقعة بين السلسلتين، الأطلس التلي والأطلس الصحراوي غنية جداً بالآثار وهي الآن لسوء الحظ أغلبها في حالة غير جيدة من الحفظ وغير مصانة ومثال ذلك موقع مصنف من التراث العالمي إلا وهو موقع المدينة الأثرية لتيتمقاد. فهو يقع في بلدية تيمقاد التابعة لولاية باتنة، والتي تبعد عنها بمسافة 36 كم، توجد على الطريق الولائي رقم 54، على المنحدر الشمالي لجبال الأوراس على ارتفاع حوالي 1000م. موقعها حسب إحداثيات لامبير هي:

$$س س = 841.5 ، 842.5.$$

$$ع ع = 248.9 ، 249.9^{(1)}.$$

(1) حسب الخريطة الطبوغرافية من نوع 1922، بمقياس 1/50 000، لتأزولت رقم 201.

توجد مدينة ثاموقادي الرومانية جنوب المدينة الحديثة، على الطريق الرابط ما بين لمباز (تازولت حالياً) وتبسة. بنيت على هضبة منحدرية من الجنوب إلى الشمال، وبالتالي فإن أراضيها غير مستوية كما تظهر عليه في الصور الجوية.

ففي جنوب المدينة القديمة نجد القلعة البيزنطية، المكان المتضرر مقارنة بباقي المدينة وهذا لبعدها عن المتحف ومركز الحراسة. ومن الأخطار التي تواجه هذا المعلم -أي القلعة البيزنطية- الذي يعتبر من أحسن الأمثلة، إذ لم نقل النموذج الوحيد الذي يعبر عن مكونات القلاع في الفترة لبيزنطية في شمال إفريقيا، وهي خطر الوادي الذي كان يمر بالآثار المترامية في الجهة الجنوبية بالقرب من القلعة، إلى غاية أن نقب الباحثون الفرنسيون في القلعة عندئذ تفتنوا إلى خطورة هذا الوادي وما يمكن أن يجلبه من ضرر، فغبروا مساره القديم ببناء سد، وبالتالي أصبح يمر جنوب القلعة. بمحاذاة الطريق المعبد الذي يؤدي إلى جبال الأوراس هذا ما سمح بالحفاظ على القلعة وما حولها من الآثار المكتشفة.

ففي الأعوام الأخيرة تم إهمال صيانة هذا السد فتخرب إثر المياه آتية من الجبال بعد هطول الأمطار الغزيرة. فردمت السيول العارمة بالطمي والوحل ما تم الكشف عنه قبل 50 سنة مضت، وعند زيارتنا للموقع وجدنا الوضع متأزماً إذ نقلت المياه المواد الإنشائية من الحجارة إلى أسفل الوادي وغيّرتها عن موضعها التي كانت عليه (IN SITU) ودمرت السياج المحيط بالموقع جنوباً وراء القلعة في فصل الشتاء سنة 2001م.

وبالتالي فإننا نتقدم بالتوصيات التالية، كما نعلم أن المعلم في حالة مزرية ويجب تدخل السلطات المعنية بالتعاون مع المنظمات العالمية لحماية الآثار والمعالم التاريخية لأخذ التدابير اللازمة لوقف تدهم وتساقط أجزاء من هذا المعلم يوماً بعد يوم. فقد تساقط جزء من جداره الداخلي من السور الغربي المحصور بين برج الزاوية الشمالية-الغربية وبين البرج الوسطي الغربي. وكذا جداره الخارجي من السور الشمالي المحصور بين برج الزاوية الشمالية-الغربية والبرج الوسطي الشمالي وبدون أن ننسى جداره الخارجي من السور الشرقي المحصور بين برج الزاوية الشمالية-الشرقية والبرج الوسطي الشرقي.

تنص المادة 37 من القانون 98-04، "أنه بواسطة عملية بحث أثري يؤدي باكتشاف آثار مدفونة ومنه إلى إنشاء موقع أثري"، فقد تم اكتشاف آثار مدفونة في المنطقة الصحراوية جنوب جبال الأوراس في كل من بادس (أد بادياس)، بسرياني (أد مايوراس) وتهودة.

وقع اختيارنا على مدينة تهودة الأثرية لما تكتسيه من أهمية، إذ تعتبر مركزاً من أهم المراكز المكونة لخط الليمس (الخط الحدودي). تقع تهودة في بلدية سيدي عقبة التابعة إدارياً لولاية بسكرة. وتبعد عن البلدية بـ 06 كم شمالاً على الطريق الآخذ إلى سيدي خليل. موقعها حسب إحداثيات لامبير هي:

$$\begin{aligned} \text{س م} - 792.3, 792.6 \\ \text{ع غ} - 171.5, 172^{(1)} \end{aligned}$$

تحتل موقع استراتيجي مهم، وتعتبر مدينة نموذجية من مدن الخط الحدودي الليمس وعلى أمل أن تؤخذ بعين الاعتبار من طرف السلطات المعنية التي تسهر على الآثار والمعالم التاريخية، للحفاظ على هذا الأثر ولإبرازه للوجود لكي يتسنى معرفة التوزيع الداخلي للمركز الدفاعي الحدودي.

اكتشف هذا المركز عن طريق التحري الجوي من طرف مسؤول عسكري فرنسي براداز (BARADEZ, J)، ثم تأكد منها بالتحري الميداني. حيث ذكر المركز في كتابه الذي نشر سنة 1949م تحت عنوان الخندق الإفريقي⁽²⁾. وتطرق إلى موقع الحصن من القرية المبنية بجانبه على تل اصطناعي، ومن المحتمل فوق مكان المدينة القديمة، حيث قام بصير أغوار بالمنطقة وعثر على أساسات تعود إلى الفترة القديمة، ومنذ ذلك الوقت لم يُقم أي بحث أو حفريات بالحصن أو بالقرية. وكذلك صبر أغوار الرائد توشار (OUCHARD) الذي كشف فيه في الزاوية الشمالية-الشرقية على بقايا حمام.

ففي وقت الفتوحات الإسلامية، ذكرت من طرف المؤرخين العرب، مدينتان قيل عنهما انهما كانتا من أكبر المدن في إفريقية وهما باديس وتهودة.

وتهودة تحتل مكانة مرموقة في الأوساط الدينية ففيها استشهد الصحابي الجليل عقبة بن نافع الفهري مع مجموعة من أصحابه فهذا الحصن والموقع ككل سوف يحل عدة إشكاليات مستقبلاً إذا تمت به حفريات حول الفترة البيزنطية ومرحلة الفتوحات الإسلامية لتصحيح بعض الأخطاء وتأكيد بعض المعطيات التاريخية المروية. فالاهتمام بمثل هذه الأبحاث لإبراز قيمة الآثار فإن السياحة خاصة منها الدينية سوف تلقى رواجاً كبيراً وخصوصاً أنها قريبة من مرقد الصحابي عقبة بن نافع.

⁽¹⁾ من الخريطة الطبوغرافية لسيدي عقبة رقم 321، والمسجلة تحت رقم B 14 - C 25، مقياس رسم: 1/ 50 000، من نوع سنة 1922.

⁽²⁾ BARADEZ, J., FOSSATVM AFRICAE, Paris, 1949.

إن عدم تطبيق المواد 31-32-33-37-38 المذكورة آنفا من قانون 98-04 والتي مفادها ضرورة إحياء المباني والمعالم التاريخية بترميمها كمسجد سيدي عقبة أين يوجد الضريح وبجردها وتصنيفها، من الممكن، ن يصنف موقع تهودة نظرا لموقعه وأهمية الآثار الذي يحتويها إلى التصنيف العالمي. ويجب إدماجها ضمن البرنامج السياحي لولاية بسكرة.

أن من واجبتنا أن نتقدم بالتوصيات على هذا الموقع المهم، ومنه يجب القيام بالحفريات لكي نتعرف على مكونات حصن حدودي في الفترة البيزنطية ويمكن أن يكون النموذج الوحيد بعد الكشف عنه في شمال إفريقيا، ويظهر من موقعه ومساحته انه موقع جدير بالملاحظة وجدير بالبحث الأثرى الميداني، لكي نسد ثغرة تاريخية فيما يخص هذه المنطقة في الفترة البيزنطية عن طريق هذا الموقع.

إن انعدام الوعي وروح المسؤولية اتجاه تاريخنا الممثل في الآثار المترامية هنا وهناك هو من اعظم العوامل التي تقضي على ذاكرة الشعوب وبالتالي عدم الحفاظ على الآثار يؤدي إلى عدم استغلال وتطوير وتنشيط المجال السياحي في المناطق السياحية وأمثلة ذلك كثيرة ومنتشرة هنا وهناك عبر التراب الجزائري ونأخذ على سبيل المثال موقع المدينة القديمة لتيبازة ولشرشال اللتان طغى عليهما البناء الحديث على الرغم من وجود آثار غير منقبة عنها، ومن وجود قانون يحمي هذه الآثار كما تنص عليه المادة 23 من القانون 98-04، خاصة إذا كانت الأرض التي تحتوي على آثار ملك عقاري متوارث لأشخاص عادين، فانه بحكم القانون 98-04 المادة 77، الإبلاغ عن المكتشفات وبالتالي سوف تقوم على تلك الأرض أبحاث أثرية قد تطول مدتها من شأنها ستعطل مشروع صاحب الأرض وتنزع منه لأهمية الآثار الموجودة بها بدون مقابل، بموجب القانون 98-04 المادة 05 وبسبب عدم وجود تعويض على الأرض التي تنزع منه، فانه سوف يقوم بإتلاف الآثار المعثور عليها سواء أكانت المنقولة أو غير المنقولة والعكس صحيح.

إن المكافأة تلعب دور مهم في تشجيع الصالح العام في الحفاظ على الأثر والإبلاغ عنها ومنه ينعكس إيجابا على السياحة، ففي العراق مثلا فان المادة 19 من قانون الآثار القديمة رقم 59 لسنة 1936م (المطبعة الحكومية، بغداد 1954) ينص: "على كل من علم باكتشاف أثر منقول أن يخبر دائرة الآثار ولها أن تمنح المخبر مكافأة مناسبة إذا رأت لزوما لذلك". كذلك هو الحال بالنسبة للقانون الجزائري 98-04 المادة 77: الفقرة الثانية: "..... يمكن أن تدفع لمكتشف الممتلكات الثقافية مكافأة يحدد مبلغها عن طريق التنظيم".

نفس الشيء بالنسبة للعقوبات، من شأنها أن تلعب دوراً في الحفاظ على الأثر وهذا بالتطبيق الصارم للعقوبات على مرتكبي جرائم السرقة والنهب وعدم التصريح بالمكتشفات الفجائية وعدم التصريح بالأشياء المكتشفة أثناء الأبحاث الأثرية المرخص بها وعدم تسليمها للدولة، وكذلك إجراء الأبحاث الأثرية دون ترخيص من الوزير المكلف بالثقافة، وتضاعف العقوبة في حالة العودة إلى ما سبق، استناداً إلى قانون 98-04 المادة 94، وتمثل هذه العقوبات إما بغرامات مالية أو بالحبس لمدة معينة.

فان تطبيق القانون وما جاء فيه بصرامة يساعد في الحفاظ على الآثار وأمنها وبالتالي تنشيط عدة مجالات أهمها السياحي.

إن عرض الآثار سواء المنقولة أو غير المنقولة في المتاحف بنوعيتها المبنية والمفتوحة على الهواء الطلق، التاريخية كانت أم طبيعية، يساعد في توسيع المجال المعرفي لدى الإنسان الجزائري بماضيه ويعطيه تفكير جديد ونظرة جديدة في الحياة (خاصة كيف كان أجداده ذو حضارة راقية متقدمة حضارياً وأخلاقياً) فينتج عنه وعي وإحساس بالمسؤولية اتجاه تاريخه الحافل بالأحداث من خلال الآثار ومجتمعه وتغيير سلوكه السابق إلى سلوك راق متحضر فحسب القانون العراقي رقم 59 المادة 23: "تعرض الآثار المنقولة التي تكون في حوزة الحكومة على أنظار الناس والعلماء في المتاحف التي تؤسس في العاصمة وفي سائر المدن وبجانب بعض الأطلال الأثرية". وهذا ما معمول به في كل أنحاء العالم.

وخلاصة القول، إن علم الآثار علم حساس⁽¹⁾ نابع من المجتمع يتأثر ويؤثر فيه - أي في المجتمع - فهو يتأثر بالحالة السياسية للبلد المعاش من استقرار وعدم استقرار، ويؤثر في نفسية وخلق وتفكير الشعب من خلال توعيته - أي الشعب - وإبراز تاريخه القومي وهذا ما يدفع بعجلة التقدم والازدهار، لكونه شعب ذو اصل وحضارة ضاربة في القدم.

ففي حالة عدم الاستقرار لا يوجد استثمار سياحي بالعمليتين الصعبة والمحلية، وهذا بدوره يؤثر في الحالة الاقتصادية، يتضاءل الدخل، وينعدم من مجال السياحة، فهي تعتبر - أي السياحة - من العائدات الرئيسة المهمة في الدول المجاورة كتونس والمغرب الأقصى والاردن وبدرجة اقل مصر، سورية والعراق.

فالاهتمام بالآثار يؤدي إلى الاهتمام بالسياحة في ظل سياسة حكيمة تفرض الأمن والاستقرار في البلاد وتعطي للقانون قوته.

(1) من الناحية الإستراتيجية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الخ.

إذن تعتبر الآثار من الممتلكات الأكثر حيوية في الدولة وتعتبر من أولويات سلم الأمن الوطني ويجب أن لا تبقى بعيدة عن رقابة السلطة وحمايتها. فهي - أي الآثار - ذات قيمة عظيمة في حياة الشعوب حيث تحتل جانبا مهما من تفسير حركة التاريخ وصلة الإنسان بالطبيعة والحياة. وإن أي نوع من الخسارة المادية ممكن أن يُعوض إلا خسارة اللقى الأثرية التي لا يقتصر تأثيرها البالغ في مرحلة معينة وإنما يمتد إلى التاريخ وإلى المستقبل.

في الأخير، أننا ندعو إلى إعادة إحياء تنشيط السياحة في المواقع الأثرية، وهذا الحل الذي سيساعد على الاهتمام بصيانة وترميم هذه الآثار مما يساعد على بقائها وبقائها يبق التاريخ إذ تعتبر المعالم شاهدا من الشواهد الأثرية التي تؤكد تاريخ أية أمة من الأمم، لذا يجب على كل واحد منا أن يحافظ على أي اثر يجده بطريقه لأنه داخل ضمن شخصيتنا الوطنية.